

الإجابة النموذجية

1- كيف تؤثر المضاربة على حركة الأسواق المالية؟

المضاربة في أسواق المال فهي عمليات بيع وشراء ، يقوم بها أشخاص ؛ لا بقصد تسلّم وتسليم السلعة ، أو تسلّم السهم لمحتواه ، ولا بقصد شراء السهم رغبةً في الاشتراك في موجودات الشركة للانتفاع بما يعود عليه من ربح من أعمال الشركة ، وإنما لجني ربح من الفروق التي تحدث في أسعار الأسهم بين وقت وآخر .
إن المضاربة في الأوراق المالية إنما تتم في مكان معيّن مخصّص لإبرام صفقات تجارية كما سبق أن ذكرنا ذلك عند ذكرنا لاختلاف سوق الأوراق المالية عن الأسواق العادية.

المضاربة في الاقتصاد : "عملية بيع أو شراء ، يقوم بها أشخاص خبيرون بالسوق؛ للانتفاع من فروق الأسعار ، ويقال : ضارب في الأسواق : اشترى في الرخص ، وتربّص حتى يرتفع السعر ليبيع ، وقد يهبط فتحدث الخسارة " .

إن بعض الباحثين لا يرى ثمة فرقاً بين المضاربة والمخاطرة بالمصطلح الاقتصادي ؛ لأن " التوظيف مهما كان ثابتاً ، فهو لا يخلو من عنصر المخاطرة ، التي هي أساس عمليات المضاربة " .

هناك صور وممارسات والأعيب ، يقوم بها بعض المضاربين المحترفين في بورصة الأوراق المالية ، من شأنها إحداث تغيير وتحرّك في أسعار الأسهم ، ويكون هذا التغيير في السعر مستقلاً عن إنتاجية وربحية واحتياطي ونمو أصول الشركة ذات الورقة المالية .

وقد وجدت المضاربة في البورصة ، عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في البورصة يشترون الأوراق المالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها ، والحصول على فارق السعر كربح رأسمالي .

وبما أن معرفة هؤلاء بفروق الأسعار أمر تقديري ، سواء كان عمل المضارب مبنياً على معلومات مسببة لصعود الأسعار أو هبوطها أو كان مبنياً على الحظ والمجازفة والتخمين ، فقد دفعهم هذا الأمر إلى ابتكار عمليات في سوق المعاملات الآجلة والعاجلة ؛ كالتغطية (hedging) ، وعقود الاختيارات (options) ، والقصد من ذلك تقليل مخاطر انخفاض أسعار الأوراق المالية التي يملكها المضاربون .

صور المضاربة في الأسواق المالية من أبرز أنواع المضاربات في الأسواق المالية التي لا يجرم عليها القانون:

1- البيع على المكشوف Short-Sale

البيع على المكشوف كما يعرفه الاقتصاديون هو: بيع الإنسان ما لا يملك من الأسهم بأخذ مراكز قصيرة الأجل للاستفادة من فروق الأسعار. وعرفه Robert Wessel بأنه: عملية مضاربة تستهدف تمكين التجار من التربح من خلال انخفاض أسعار الأسهم. وعرفه فريدريك Fredric Amlin بأنه: بيع لأوراق مالية مقترضة على أمل أن ينخفض السعر، ثم يتم شراء الأوراق المباعة وإعادتها إلى مالكها.

2- الشراء بالهامش Margin Buying

وله عدة مسميات منها: المتاجرة بالهامش أو الشراء الهامشي أو التمويل النقدي الجزئي. وقد عرفه البرواري بأنه: دفع المشتري جزءاً من المال واقتراض جزء آخر منه من السمسار الذي يتعامل معه مقابل فائدة شهرية عليه لشراء كمية أكبر من الأوراق المالية، ثم رهن هذه الأوراق المالية المشتراة لدى السمسار كضمان للقرض، وهذا النوع من المعاملة يتطلب من العميل فتح حساب يسمى حساب الهامش Margin Account لدى السمسار (الوسيط)، حيث يقوم العميل بإيداع جزء من قيمة أوراق مالية على أن يقوم السمسار بتمويل الجزء المتبقي على شكل قرض على أن توضع الأوراق محل الصفقة كرهن لسداد القرض، وعلى أن تسجل تلك الأوراق باسم السمسار.

يمكن اختصار آثار التلاعب في الأسواق المالية في الآتي:

- تنقل المتاجرة في الأسواق المالية من مخاطرة مشروعة إلى مقامرة ترح فيه القلة ما تخسره الكثرة الكاثرة، ومناورات ترمي إلى تحويل الأسعار عن خط سيرها الطبيعي إلى مستويات حادة الحركة سواء من حيث الصعود أو النزول.

- تحول المستثمرين من حاضنين لمشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة، إلى مترصين بشركائهم في السوق المالية، فتتقلب مقاصدهم من الاستثمار في الورقة إلى الاستثمار في المعلومات المضللة، أو الصفقات المغرصة.

- تسن سنة الجشع والطمع في الربح السريع، والأناية التي تفضي إلى السعي إلى الربح في الورقة المالية بقطع النظر عن طريق هذا الربح ووسائله.

- تجعل سوق الأوراق المالية المفتوحة عرضة لاستغلال المحتكرين الكبار فتجعل المال دولة بين المستحوذين على حصة الأسد من الثروة.

- تؤدي إلى انتقال ثروة البلدان الإسلامية إلى السماسرة العالميين وكبار المستثمرين الذين لهم عراقية في فن التلاعب في الأسواق المالية، لاسيما إذا تعلق الأمر بالأسواق المالية المفتوحة والأوراق المالية المرتبطة بثروات البلد السيادية.

2- تجتمع الأسواق الأولية والأسواق المالية في قضية اقتصادية واحدة؟ هل أنت مع هذا الرأي وما هي هذه القضية

الاقتصادية؟

نعم تجتمع السوقين في قضية اقتصادية مشتركة بينهما وهي الاستثمار....

الشرح السليم للموضوع:....

3- ما هو الفرق بين الادخار في الأسواق الأولية والأسواق الثانوية؟

يستقطب التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالتنمية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي. وبالرغم من تعدد أساليب التمويل المتاحة، إلا أن السبل الكفيلة بالاستخدام الأمثل لتلك الأساليب وجعلها مكملة لبعضها البعض يشكل التحدي الأكبر لأي اقتصاد. إن الهدف الرئيسي الذي تطمح إلى تحقيقه الأسواق المالية هو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية أي توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية لختلف الأعوان الاقتصاديين وبتكلفة ملائمة، فالأسواق المالية تعتبر محركاً للنمو الاقتصادي من خلال ما توفره من مصادر التمويل للنشاط الإنتاجي وتحويل المدخرات إلى استثمارات ومن ثم العمل على زيادة الإنتاج

وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق الأهداف المشار إليها يقوم السوق بأداء وظيفتين رئيسيتين هما (i):

تعبئة مدخرات المستثمرين

التخصيص الأمثل للموارد

وتعمل الأسواق المالية في أدائها للوظيفة الأولى على توفير عائدات مغرية للمستثمرين من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول أسهم الشركات، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في التعاملات من خلال إلزام الشركات المدرجة في البورصة على توفير تقارير دورية حول أنشطتها مع الحرص على محاربة تسريب المعلومات المضللة التي من شأنها أن تؤثر في قرارات المستثمر.

الادخار في الأسواق الأولية (البنوك الكلاسيكية) هو ينتسب إلى صفة الودائع أو الإيداعات وقد لا يتصف بالاستثمار كما قد يوجه الى الاستثمار من خلال منح القروض الى طالبها كما أنه قد تقرض الودائع دون أن تكون لها قيمة مضافة فعلية. في حين الادخار في الأسواق الثانوية (البورصة) هو على غير شاكلة ما هو حاصل في البنوك وإنما عملية شراء سهم أو سند وفق ما اقتنع به المشتري.

4- هل السند هو جزء من رأسمال أم جزء من دين؟ ولماذا؟

تعرف السندات على أنها "التزام مالي تعاقدى يتعهد بموجبه المقرض -المصدر للسند- تقديم مدفوعات إلى المقرض- المحتفظ بالسند- و التي هي فائدة ، تدفع خلال عدد محدود من السنوات ، بالإضافة إلى أصل المبلغ". تعد السندات وسيلة تستعملها الشركات للحصول على رؤوس أموال في شكل ديون طويلة الأجل، وتتميز بالخصائص التالية:

ذات عائد ثابت. أولوية الحصول على كافة حقوقهم إذا ما تم تصفية الشركة .

تتميز بمخاطر أهمها : تقلبات أسعار الفائدة ، وإمكانية الاستدعاء عند انخفاض أسعارها

و من أشكال السندات نذكر:

* السندات القابلة للتحويل إلى أسهم .

* السندات بكوبونات .

* السندات المضمونة بأصول .

* السندات بمعدل فائدة متغير .

* السندات المرتبطة بالمؤشرات.

إذن السند هو قرض بالنسبة لمانحه ويتحصل على تبعات ما اتفق عليه كما هو مذكور. إلا أنه من اقترض المال في شكل منح سند تحصل على مال بغرض:

تمويل استثمار، تجديد استثمار، تنويع استثمار، الخروج من عسر مالي ناو القيام بالتزامات اتجاه طرف آخر. وعليه للسند صفتنا: صفة القرض لمن منحه وصفة الشيء الموجه إليه اقتصاديا.

سؤال اختياري (غير إلزامي): اختر سؤالاً واحداً فقط

1- فرضاً أنه في الأجل القصير أو المدى الطويل، لا يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على النمو الاقتصادي، وباعتبار أنها على المدى القصير عليها اختيار أحد الحلين "التغير في معدل التضخم أو التغير في الإنتاج". ما هي أسباب ونتائج كل اختيار؟

2- في عام 2009، تبنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية (819 مليار دولار)، وفرنسا (29 مليار دولار)، وألمانيا (50 مليار دولار) كمخطط إنقاذ اقتصاداتها. فهل يمكنها أن تسخر كافة مواردها الإنتاجية بغرض العودة إلى مسار النمو؟
